الموقف الموحد والمبدئي لكل الفصائل ورفضها للمشروعين كفيل بإحباط مخطط العدوّ...

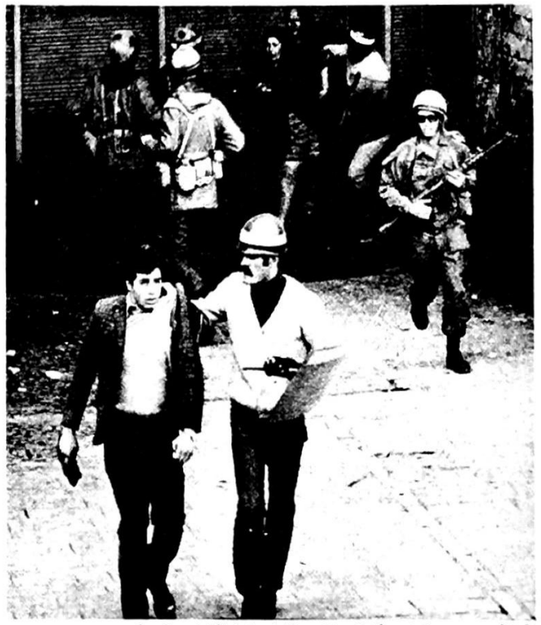

نماذج من مقاومة جماهيرنا لسلطات الاحتلال

هل هم العناصر الوطنية ام العناصر التقليدية ؟

□ تشكل الاجابة على هذه الاسئلة مدخلا للقول بان انجاح العناصر الوطنية معناه ـ ايصال الصوت المعارض لمشاريع الاحتلال ، و « القيادة » مستعدة لتدعم ولو بشكل غير مباشر نضالات المقاومة والجماهير .

ـ وهنا نسجل في وجه تلك الاسئلة التالية :

١ ـ ما هو الموقف المبدئي من الاحتلال ، وقوانينه ومشاريعه ؟

٢ ـ الا يعتبر موقف « فلسطين الثورة » و « الجبهة الوطنية » تسليما مسبقا « بديمقراطية الاحتلال » ؟

٣ ـ اذا كانت الاجابة بالنفي ـ فما هي الضمانة « لايصال العناصر الوطنية والشابة المخلصة » ؟

٤ ـ ما هي واجبات المنظمات الثورية ـ هل تتمثل في تهيئة صورة الاحتلال القمعية ، والمستغلة من خلال الاختباء وراء « مؤسسات ديمقراطية » (؟) ام من خلال ابقاء وجه الاحتلال البشع سافرا وبدون غطاء وتبقى جماهيرنا يوميا تلمس اضطهاده وعسفه واستغلاله لان ذلك يفجر حوافز وطنية وثورية اعلى مستمرة ضد الاحتلال ؟

٥ ـ الا يمكن القول ان « الادارة المحلية » في ظل الاحتلال تلتقي مع التصور النهائي لحل « المشكلة الفلسطينية » في منتصف الطريق مع دعاة « السلطة الوطنية » من خلال التسوية ضمن مقولات « الوطني الممكن » التي طرحت منذ بداية التراجع عن الموقف الجزئي المؤقت من التسوية ونتائجها ؟!

٦ ـ الا يذكر الاخوة في « فلسطين الثورة » وفي الجبهة الوطنية ان الموقف الذي يدعون اليه اليوم هو نفس الموقف المستند الى ذات الحجج الواهية التي سرقها البعض في انتخابات عام ١٩٧٢ فماذا كانت النتيجة ؟ اما ان لنا ان نتعلم ؟!!

□ وكلمة اخيرة . .

ان المقاومة الفلسطينية بكافة فصائلها في حال اتخاذها موقفا موحدا يدين الانتخابات ومشروع الادارة المحلية دون فصل بينهما حيث انهما وجهان مشبوهان لعملة واحدة ، ويعمل لاحباطها ويعري رموزها ـ فان هذا الموقف في حد ذاته كفيل باسقاط كل الاوراق الاسرائيلية التي تجند لمصلحة مخططها وعملائها او البديل المتآمر لحركة المقاومة ، ويفقدها الشرعية التي تسعى سلطات الاحتلال لتوفيرها للقيادات العميلة هذه .

ـ اننا نتوخى من هذه المناقشة ان نصل مع كل فصائل حركة المقاومة الى فهم موحد ، وموقف واحد ازاء مؤامرة الادارة المحلية وانتخابات البلديات ، وندعو لان يكون الموقف حيالها موقفا ثوريا مبدئيا باخذ بعين الاعتبار قانون الترابط الشامل بين الاشياء والظواهر واخضاع معطيات الموقف الاسرائيلي وخلفياته لهذا القانون .

● وسؤال اخير

نوجهه الى كل من قيادة منظمة التحرير والجبهة الوطنية ووسائل اعلامهما :

لماذا تأخرت هذه المؤسسات وقياداتها في اعلان موقفها من مؤامرة الادارة المدنية وانتخابات البلديات، رغم ان كل التقارير والشواهد في الارض المحتلة كانت تشير الى ان جماهيرنا هناك كانت تنتظر كلمة قيادة المقاومة في الخارج ازاء الخطر الذي تمثله الانتخابات ومشروع الادارة الذاتية ، ورغم اننا نبهنا لخطورة هذه المسألة في بداية هذا العام سواء بالكلمة المكتوبة او بالتفاعل مع العديد من العناصر القيادية في حركة المقاومة الفلسطينية والاصدقاء ، او من خلال المذكرة التي حددت بها الجبهة الشعبية موقفها ووزعتها على جميع المنظمات والجهات ذات العلاقة والتي ارتأت ضرورة تنبيهها الى خطورة هذا الموضوع ، وكان التركيز على ضرورة المعالجة الفورية ، والتصدي للمؤامرة الصهيونية ، وبرغم البيانات والشعارات التي تهاجم مشروع الادارة المحلية وانتخابات البلديات في الداخل التي رفعها رفاقنا فان ذلك لا يكفي فالمسألة اشمل .

ان تأخر قيادة المنظمة والجبهة الوطنية في اعلان موقفهما من الانتخابات ومشروع الادارة الذاتية، وحتى الاخراج الوسطي والاحادي الجانب لهذا الموقف اوقع جماهيرنا في الداخل في بلبلة لا يمكن ان تكون نتيجتها الا في خدمة مشروع العدو .

ـ والفرصة امام قيادة المنظمة والجبهة الوطنية لا زالت سانحة حتى تتخذ جميعا موقفا موحدا وثوريا قادرا على احباط هذا المخطط التآمري واحراز انتصار سياسي تنتظره جماهيرنا .

■■

تقرير من قطاع غزة

الوضع الاقتصادي في القطاع : غلاء فاحش ، تسريحات جماعية للعمال ، انخفاض الاجور

التقسيم الطبقي وسياسة العدوّ ازاء بعض طبقات القطاع

فاطمة مرتجى وزميلاتها من غزة في طريقهن الى السجن بعد صدور حكم المحكمة العسكرية الاسرائيلية عليهن ، بتهمة الانضمام للمنظمات الفدائية

الوضع الاقتصادي

يتميز الوضع في قطاع غزة بارتفاع الاسعار بالنسبة لجميع الحاجيات بشكل خيالي ، الامر الذي انعكس على الاوضاع المعيشية الصعبة التي تعاني منها جمهرة الفقراء والكادحين في المخيمات فمثلا شوال الطحين ارتفع سعره من (٣٥) ليرة اسرائيلية الى (١٠٥) ليرات . وكيلو السكر ارتفع سعره من ٨٥ قرشا الى ٦ ليرات .. هذا على صعيد السلع التموينية ، اما عن الملبوسات فقد ارتفعت اسعارها بشكل مجنون وعال جدا ، اذ ان ثمن القميص اصبح يساوي ٨٥ ليرة في المتوسط وهذا شيء مرتفع جدا اذا ما قورن بالنسبة لثمن القميص في الماضي .

ـ ومن هنا تجد ان موجة الغلاء الفاحشة التي تسود القطاع وعموم الارض المحتلة ، فرضت على الناس العمل ليلا نهارا لتأمين حاجياتها الضرورية ، وقد ازداد عدد العمال الذين يذهبون من القطاع للعمل داخل الارض المحتلة ١٩٤٨ ، كما انخفض مستوى الاجور داخل القطاع والتي يحصل عليها العامل .

التقسيم الطبقي

ويمكن اجمال صورة التركيب السكاني والطبقي داخل قطاع غزة كالاتي :

١ ـ طبقة كبار الملاك واصحاب المؤسسات والشركات ـ اصحاب البيارات ، والمصانع الكبيرة مثل مصانع تشميع البرتقال ومصانع المشروبات الغازية وغيرها من المصانع والورش الميكانيكية الكبيرة. وتمتاز هذه الطبقة بضمانة رؤوس الاموال التي تمتلكها ، كما تمتاز بضمانة الارباح التي تحققها سنويا وذلك بسبب تحسن اسعار الحمضيات في الخارج ، كما ان هذه الطبقة بالذات تعتمد على استغلال تعب وجهد العمال الذين يعملون في مصانع واراضي هذه الطبقة ، الامر الذي يدفع جزءا هاما من العمال للعمل داخل فلسطين المحتلة .

٢ ـ طبقة التجار واصحاب المحلات التجارية (المتوسطة) .

وتتمتع هذه الطبقة برأسمال جيد وارباح عالية نسبيا حيث تعود عليها استثماراتها وسمسرتها المتعددة الجوانب بفائض قيمة جيد والطبقتان السابقتان عموما تستفيدان من الاحتلال حيث تعمد سلطات الاحتلال لتسهيل مصالح البورجوازية الكبرى وكبار الملاكين لتجميد وجه الاحتلال وخلق اطار من مؤيدي بقاء الاحتلال في وجه الرفض الجماهيري العارم لذلك الاحتلال .

٣ ـ طبقة العمال وتنقسم هذه الطبقة الى الاقسام التالية :

ـ عمال محليون ، اي العمال الذين يعملون داخل القطاع ، وهذه الطبقة تمتاز بانخفاض اجورها اذا ما قورنت باجور العمال الذين يعملون داخل « اسرائيل » كما ان هذه الطبقة لها جانبان :

ـ عمال موسميون : اي العمال الذين يعملون في مصانع تشميع الحمضيات ومصانع المشروبات الغازية وهذه الفئة من العمال مقترحة للطرد التعسفي من ارباب العمل لاستغناء هؤلاء عن العمال وخدماتهم بعد انتهاء موسم المحصول ، من يدفع هؤلاء العمال للبحث عن مجالات عمل داخل فلسطين المحتلة ، كما لا تتقاضى هذه الفئة من العمال الموسميين اي تعويض من اصحاب المصانع عن مدة توقفها عن العمل .

ـ عمال دائمون : وهم الذين يعملون في المصانع الصغيرة والورش الميكانيكية ودخل هذه الشريحة من العمال متوسط بالنسبة للفئة السابقة .

ـ عمال الزراعة (الاجراء الزراعيون) وهذه الشريحة العمالية تلجأ الى استئجار قطع من الارض تقوم بزرعها لحسابها ولحساب صاحب الارض الاصلي، ويتوزع ثمن المحصول بعد بيعه بنسب معينة بين كل من المالك والمزارع المستأجر والعامل الزراعي هنا لا يجني بالكاد الا قوت يومه ودخله محدود جدا نتيجة ذلك .

ـ العمال الزراعيون : مثل العمال الذين يعملون في جني ثمار الحمضيات وجني الخضروات ، وهذه الفئة من عمال الزراعة تتصرف كذلك للاستغلال واضطهاد الملاك الزراعيين ، ودخلها منخفض جدا .

ـ صيادو الاسماك : جزء من هذه الفئة يملك ادوات الصيد وقوارب الصيد وهؤلاء ، كأصحاب رأسمال ، دخلهم مرتفع نسبيا ، وجزء اخر من فئة الصيادين هم عمال الصيد الذين يعملون على ظهر قوارب الصيد .

فتجد ان اصحاب قوارب الصيد يستغلون عمال قواربهم ، ولقد حقق اصحاب القوارب في الفترة الاخيرة ارباح عالية ذلك لانهم شكلوا اخيرا لجنة برئاسة الحاج محمد ابو حصيرة وتقوم اللجنة بتسويق انتاج القطاع من السمك داخل فلسطين المحتلة بعد اتصالات لرئيس اللجنة واعضائها مع سلطات الاحتلال وموافقتها على طلب محمد ابو حصيرة .

كما ان اصحاب القوارب الضخمة يقومون